Permanent Mission of Eritrea
to the United Nations

كلمة

معالي وزير خارجية إرتريا

السيد علي سيد عبدالله

في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة

في

29.09.2004

800 Second Avenue, 18th Floor • New York, NY 10017 • Telephone (212) 687-3390 • Telefax (212) 687-3138 • e-mail: eritrea@un.int

سيد الرئيس

إسمحوا لي كي أضم صوتي إلى من سبقوني من المتحدثين لأهنئكم على إنتخابكم رئيسا لهذه الدورة لجمعيتنا العامة . وأود أن أختصر كلمات الإمتنان والثناء لمصلحة الوقت لأشرع مباشرة في الأمور التي تهم بلادى ومنطقة القرن الإفريقي وسائر أعضاء الأسرة الدولية .

إن حكومتي تعترف بإمتنان بالمساهمة الحيوية للمجتمع الدولي ، وسكرتارية الأمم المتحدة في إذكاء السلام على أعقاب الحرب التى شنتها إثيوبيا على بلدي مستخدمة كذريعة لغزوها مكان يدعى " بادمى " . إن إتفاقية الجزائر التي وقعها الجانبان في ديسمبر العام 2000م ، صيغت بالأساس من قبل الولايات المتحدة ، والإتحاد الأوروبي ، والإتحاد الإفريقي والجزائر ودول أخرى . إضافة لهذا أنفق المجتمع الدولي أكثر من 700مليون دولار حتى الآن للحفاظ على قوة حفظ السلام . كما ساهمت أكثر من 37 دولة بقوات عسكرية في مختلف مهام قوات حفظ السلام بين إرتريا وإثيوبيا (UNMEE) ، ونحن شاكرون ومقدرون لهذه المساهمات .

وبينما نشيد بهذه المساهمات القيمة ، نرى لزام علينا أن نعبر بنفس المستوى عن أسفنا لفقدان الفعل الجاد من قبل المجتمع الدولي في هذا الوقت الحساس الذي تقترب فيه عملية السلام من حافة الإنهيار . ولو كان المجتمع الدولي قد تمسك بإلتزاماته وتعامل مع عملية السلام بجدية لكانت الحدود قد خططت منذ وقت بعيد . ولكانت شعوبنا اليوم تحتفل من على هذا المنبر بالنجاح الباهر الذي حققته جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام . ولكن على العكس من ذلك ، نشاهد اليوم غيوم حرب داكنة تخيم في سماء بلادي بسبب رفض وتعنت إثيوبيا وتغاضي القوى الكبرى عن إنتهاكاتها للقانون الدولي .

سيد الرئيس

دعوني أعود بذاكرتكم إلي أهم مرتكزات إتفاقية الجزائر للسلام :

1. **فيما يتعلق بتكوين وصلاحيات مفوضية التحكيم** : تقول المادة (4.2) من الإتفاقيات " يتفق الجانبان أن تقام مفوضية حدود محايدة تتكون من خمسة أعضاء وبصلاحيات لترسيم وتخطيط الحدود وفقا للمعاهدات الإستعمارية (1900 ، 1902 ، 1908) والقانون الدولي الملائم . ليس للمفوضية صلاحيات إتخاذ قراراتها وفق *مبادئ العدل والإنصاف*.
2. **الطبيعة النهائية والملزمة للقرار** : تقول المادة (4.15) " يتفق الجانبان على أن قرارات المفوضية للتخطيط والترسيم ستكون نهائية وملزمة . وسيحترم كل جانب الحدود المعينة وفق ذلك ، وكذلك وحدة وسيادة أراضي الطرف الآخر " .
3. **الإجراءات العقابية التي ستتخذ ضد الطرف المنتهك** : تقول المادة (14) من إتفاقية وقف الأعمال العدائية " ... منظمة الوحدة الإفريقية وكذلك الأمم المتحدة تتعهدان بضمان إحترام الجانبين لإلتزامهما حتى تعيين الحدود المشتركة ... هذه الضمانة ستشتمل (أ)_ إجراءات تتخذ من قبل المجتمع الدولي فيما لو قام طرف واحد أو الطرفان معا بإنتهاك هذا التعهد ، بما في ذلك إتخاذ مجلس الأمن الدولي ، إجراءات مناسبة تحت الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة " .

سيد الرئيس
السادة والسيدات

لقد مضى أكثر من عامين منذ أصدرت مفوضية الحدود قرارها بناءا على إتفاقيات الجزائر . وقد جاء هذا القرار القانوني بعد خمسة عشرة شهرا من المرافعات ؛ وتبادل المذكرات والإستماع الشفوي على مدى إسبوعين . فالقرار نهائي وملزم وفقا لإتفاقيات السلام المذكورة أعلاه . إضافة إلى ذلك ، يستند القرار على المبدأ الإفريقي الأساسي القائل بعدم جواز إنتهاك حرمة الحدود الموروثة من الإستعمار ، التي ليست من

صنعنا ومع ذلك علينا أن نحترمها إلا إذا أردنا أن نفتح صندوق باندورا لنغرق في دوامة حروب حدود ونزاعات دامية لا نهاية لها .

لقد قبلت حكومة بلادي برحابة صدر قرار مفوضية الحدود ؛ ليس لأنها كسبت منه ، ولكن لإيمانها الراسخ بأن الطريق الوحيد لضمان السلام الدائم لا يتأتى إلا بإحترام حكم القانون وتماسك القرار الفاصل . ولهذا فإن حكومتي تبدي تعاونها الكامل وبلا تحفظ مع مفوضية الحدود في كل قراراتها وتوجيهاتها المتعلقة بترسيم وتخطيط الحدود .

إن إثيوبيا في الجانب الآخر ، قد أعلنت عن رفضها كليا قرار مفوضية الحدود ، وذلك في رسالة لرئيس الوزراء الإثيوبي موجهة إلى مجلس الأمن بتأريخ التاسع عشر من شهر سبتمبر العام الفائت يقول فيها " إن عمل المفوضية يواجه أزمة النهاية " . ليس هذا وحسب بل يضيف واصفا قرار مفوضية الحدود بأنه " غير قانوني كليا ، وغير عادل ، وغير مسؤول " .. وطلب من مجلس الأمن " إقامة آلية أخرى لترسيم الأجزاء المتنازع عليها من الحدود " .

بالطبع ليس لدى إثيوبيا أي مبرر مهما كان لرفض قرار مفوضية الحدود . وبغض النظر عن إلتزاماتها القانونية ، فقد كسبت إثيوبيا أراضي إضافية التي لم تكن أبدا لها حسب تصريحات رئيس وزرائها ووزير خارجيتها ومجلس وزرائها في الثالث عشر من إبريل 2002م عندما أعلنت مفوضية الحدود قرارها .

إن رفض إثيوبيا الذي جاء متأخرا وبعد حسابات ، كان في البداية محاولات متأنية ، ولكنها تشجعت فيما بعد عندما تأكد لها أن بإمكانها فعل ذلك والإفلات دون عقاب . فرسالة رئيس الوزراء إلى مجلس الأمن والتى يعلن فيها رفضه القاطع لقرار مفوضية الحدود كتبت بعد مرور ستة عشرة شهرا من صدور القرار . بمعنى آخر ؛ فإن رفض إثيوبيا له علاقة وثيقة بتصرفات المجتمع الدولي وليس بسبب وجود خلل في القرار نفسه . وكانت العوامل الدافعة والمشجعة وراء رفض إثيوبيا هي تلك " التعابير المتعاطفة " ، " والغمزات والإيماءات " التي كانت تصدر من بلدان معينة وبعض من البعثات الأجنبية في إثيوبيا .

إن أعذار إثيوبيا الآن والمرتكزة على حجج مثل " الجغرافيا البشرية والطبيعية " والإهتمام الزائف حول " إزاحة السكان أو فصل القرى والمساكن " هي إختلاقات لا تستحق النقاش . فالأساس القانوني لترسيم الحدود غير قابل للتأويل وأن إثيوبيا لاتستطيع أن تخترع حقائق جديدة بعد ثبوت الحقيقة . إضافة إلى ذلك ، فإن الحدود في إفريقيا وسائر البلدان في العالم ، لم ترسم دائما بناءا على أنهار ووديان طبيعية لتحاشي قرى متجاورة تقع على جانبي حدود بلدين . وفي حالة الحدود بين إرتريا وإثيوبيا ، فإن إثيوبيا قد طردت في العام 1998 نحو 14500 مواطن إرتري من 39 قرية في الجانب الشرقي على خط بادمي كانوا يقطنون المنطقة منذ عام 1920م . هؤلاء الناس يعيشون خلال السنوات الستة الأخيرة في معسكرات مؤقتة في غرب إرتريا . هناك أيضا 58000 إرتري إضافي بقوا نازحين لأن إثيوبيا لازالت تحتل أراضينا السيادية . في المجموع هناك أكثر من 90000 مواطن إرتري وإثيوبيين من أصل إرتري طردوا من إثيوبيا في العام 1998م لأن رئيس الوزراء الإثيوبي أعلن قائلا " أن لإثيوبيا كل الحق لطرد أي مواطن أجنبي إذا لم يروق لها لون عيونه " . فكيف الآن إذن يتوسل لمنع ترسيم الحدود ويعرض سلام المنطقة للخطر لمجرد إمكانية إزاحة " بضعة آلاف من المستوطنين " .

سيد الرئيس

أنه وبرغم من إنتهاكات إثيوبيا لإتفاق السلام ، لم تتخذ قوى أساسية في المجتمع الدولي خطوات حاسمة لإقناع إثيوبيا لإحترام حكم القانون والتمسك بالمعاهدات التى وقعتها . بل على العكس من ذلك ، إثيوبيا لازالت تحصل على الدعم المتواصل وتتدفق إليها معونات إنسانية و إقتصادية وعسكرية هائلة من هذه القوى . المقاطعة الإقتصادية الكاملة قد لا تكون ضرورية . ولكن شطب المديونية ، ودعم الميزانية وغيرها من الحقن الهائل للإقتصاد والمعونات الإنسانية المتدفقة إلى إثيوبيا لم تربط بضرورة التعاطي الإيجابي مع عملية السلام . المشكلة بالنسبة لإرتريا ليست التعامل والسلوك السيئ لإثيوبيا في قضية النزاع الحدودي ، بل إنما السكوت الدولي على إنتهاكاتها هو الذي شجعها على الرفض والتعنت .

سيد الرئيس

أنه من المؤسف حقا أن سكرتارية الامم المتحدة وبعض القوى قد عكفوا على أمور هامشية لا جدوى منها ، ولا يزالون يصرون عليها ، بدلا من أفعال ملموسة لدفع عملية السلام إلى الأمام . تلك الأفكار ليست غريبة على إتفاقية الجزائر للسلام وحسب بل أنها إذا ما طبقت ستهدم وتحرف مسار عملية السلام ، وستساهم كثيرا على التوتر والنزاع . هنا أردت أن أشير إلى مواضيع ذات صلة بالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وقضية ما أسموه " بالحوار " بهدف إعادة التفاوض حول القرار النهائي والملزم لمفوضية الحدود .

دعني هنا أركز أولا على مسألة تعيين المبعوث الخاص التي جاءت بعد أسابيع قليلة من رفض إثيوبيا الرسمي لقرار مفوضية الحدود وطلبها من مجلس الأمن لخلق " آلية جديدة " . إن حكومتي لم ترى أي منطق أو سبب وجيه لسلوك هذا الطريق ، ومع ذلك لم ترفض المقترح منذ البداية . ولكنها طلبت تفسيرات غير غامضة حول صلاحية ومهام المبعوث الخاص من خلال مختلف وسائل الإتصال ، مؤكدة على أننا لا نتعاطي مع إعادة النظر في القرار تحت أي مسميات . للأسف الشديد لم تثمر جهودنا ، وكانت الردود التي حصلنا عليها تفتقر للوضوح ، مما قوى شكوكنا الأساسية . فيما يتعلق بذلك فإن حكومتي في نهاية الأمر أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة حول تلك المهمة التى القت بظلال قاتمة على الموضوع الجوهري لنحو عام كامل الآن ، بأنها أغلقت هذه الصفحة ، وناشدت الأمين العام لجذب إنتباه المجتمع الدولي إلى إنتهاكات إثيوبيا لإتفاق الجزائر وحكم القانون .

بنفس المستوى فإن موضوع الحوار الثنائي مع إثيوبيا يمكن النظر إليه وفهمه في إطاره الصحيح . إرتريا ليس لديها أية مشكلة لإعادة وتطبيع العلاقات بالكامل مع إثيوبيا وتنشيط جميع الروابط الضرورية لعلاقات حسن الجوار . نحن جيران محكوم علينا أن نعيش معا في وئام تام . ولكننا لا نستطيع وضع العربة أمام الحصان ونتحدث حول الإقتصاد أو الأمن أو مواضيع التعاون المشترك بينما تحتل إثيوبيا بالقوة أراضينا السيادية وفي إنتهاك صارخ لإتفاق الجزائر وقرار مفوضية الحدود .

إرتريا في الواقع لا تحتاج لجهود وسيط لإعادة علاقات ثنائية طبيعية مع إثيوبيا متى ما حلت قضية الحدود قانونيا وبطريقة سلمية . واود أن أنوه بأن موضوع الحدود لا يمكن أن يكون موضوع حوارعقيم كما تراه إثيوبيا . هذا غير مقبول قانونيا ومستحيل عمليا .

سيد الرئيس

إن عدم التحرك الجاد من قبل المجتمع الدولي لصالح قضية السلام والإستقرار الإقليمي سيكون ثمنه باهظا ، وأن حكومتي تتمنى بأن عدم الإهتمام الذي شهدناه خلال السنتين الماضيتين أن يصحح بشكل عاجل . لقد أظهرت إرتريا أقصى درجات الصبر والتريث برغم بقاء أراضيها السيادية تحت الإحتلال بالقوة . ولكن للصبر حدود خاصة عندما يكون عبئه الإنساني كبير ولا يطاق لفترة طويلة . في الواقع هناك أكثر من 60000 من مواطنينا لايزالوا يعيشون في معسكرات مؤقتة غير قادرين العودة إلى قراهم ومنازلهم .

سيد الرئيس

إن الأمين العام في كلمته أمام الجمعية العامة ، أطلق نداءا حارا من أجل إحترام حكم القانون في الداخل والخارج . إن الحكومة والشعب الإرتري ليتقدمان إليه بأسمى آيات الشكر والعرفان ويأكدان له وقوفهما إلى جانبه في هذا الصدد ويدعمانه بلا تحفظ . إن الإرتريين هم الآن ضحايا إنتهاكات حكم القانون من جراء رفض إثيوبيا القرار النهائي والملزم لمفوضية التحكيم التي صادقت عليها الأمم المتحدة ومنظمات أخرى وكذلك بعض الدول . كذلك يتفق الإرتريون كليا بأن " حكم القانون يبدأ من البيت " بما في ذلك الأمم المتحدة . يجب أن لا ننسى بأن تطبيق قرار المفوضية قد ضمن من خلال معاهدات ملزمة وقع عليها الأمين العام ممثلا للأمم المتحدة . فمن الواجب إذن ، أن نلاحظ بأن أي ركود لعملية ترسيم الحدود ليس ركود بين إرتريا التي قبلت القرار بلا قيد أو شرط وبين إثيوبيا التي رفضته ، وإنما بين إثيوبيا والأمم المتحدة التي ضمنت تطبيقه وتعهدت بإتخاذ إجرارات عقابية تحت الفقرة السابعة من

الميثاق ضد الطرف الذي يرفض تطبيق قرار المفوضية . إن على الأمم المتحدة واجب تنفيذ حكم القانون . فهذا إنتهاك لحكم القانون الذي يبرز " فشل جماعي (للأمم المتحدة) في إعلاء كلمة القانون وفرض إحترامه علينا جميعا رجالا ونساء ا " . فإثيوبيا لا يمكن أن تكون فوق القانون ؛ والإرتريون لا يجب " أن يحرموا من حمايته " وعلى الأمم المتحدة أن تستعمل قدرتها على فرض حكم القانون والقيام بتنفيذ تعهداتها القانونية .

سيد الرئيس

قبل أن أختم كلمتي ، إسمحوا لي أن ألخص وبختصار ، رأي حكومتي في قضايا إقليمية أخرى .
إن حكومتي ترحب بكل قلبها ، التطور الإيجابي الذي ظهر في الشهور القليلة الأخيرة في تذكية عملية الصلح وقضية السلام الدائم في الصومال . وبرغم إنشغالها بالحرب التي فرضتها إثيوبيا علينا ، إلا أنها واصلت إسهاماتها المتواضعة للحل السلمي الدائم لمشاكل الصومال الداخلية . إن تعاملنا كان دائما موجه لتشجيع الصوماليين لحل خلافاتهم بأنفسهم ومنع تفتيت وبلقنة الصومال التى كانت تدفع إليه قوى خارجية وليس التوجهات الداخلية .

إن إتساع حجم المأساة الإنسانية في السودان ليست جديدة علينا لنوليها مزيدا من الشرح في هذا المقام . فبينما يركز المجتمع الدولي أنظاره في ما يجري في دارفور هذه الأيام ، تغيب غالبا الصورة الأوسع لعدم الإستقرار الإقليمي والمعاناة الإنسانية التي لا حدود لها والتي يأججها النظام المتطرف في السودان منذ نحو خمسة عشرة عاما . إن مضاعفات سياسات الأيديولوجية المتطرفة لنظام الجبهة الإسلامية لم تكن محصورة في السودان وإنما طالت بلدان عديدة مجاورة للسودان بما فيها بلادي . ولهذا من الضرورة بمكان أن يقيم المجتمع الدولي هذه المشكلة من حيث ماهيتها وإلي ماذا تهدف .

في الختام ، دعني أأكد مجددا موقف حكومتي حول المداولات الحالية فيما يتعلق بإصلاح نظام الأمم المتحدة . من الواضح لدينا وكأمر وكمسألة تبلورت في عقولنا عبر تجربتنا القصيرة ، نجد أنه وبرغم

الإنجازات العديدة للأمم المتحدة ، هناك مواطن قصور شديد تحتاج لإصلاح وإعادة الهيكلة . نحن نؤمن أيضا بأن المقاييس والإعتبارات التي كانت مقبولة عند تأسيس الأمم المتحدة مباشرة وعلى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ، تحتاج اليوم إلى إعادة النظر والتعديل وفق حقائق العصر . إضافة إلى أن التمثيل في مجلس الأمن لابد أن يتماشي والإعتبارات الإقليمية المرضية والمعقولة ، وكذلك مبادئ المساواة بين الأمم كما هو منصوص في ميثاق الأمم المتحدة .

شكرا سيد الرئيس